مرنان «المواساة» احتضر سريرياً وفي «المجتهد» يعاني.. استعصاء إيجاد حل جذري لتعطل الأجهزة في المشافي

الأمين لـ«الوطن»: وفد من الهيئة الدولية للطاقة الذرية يزور المواساة لتطوير بنك الجلد وإحداث مختبر لزراعة الخلايا البشرية

فادي بك الشريف

بين مدير عام المواساة الجامعي الدكتور عصام الأمين أن وفداً من الهيئة الدولية للطاقة الذرية وبالتنسيق مع «الهيئة السورية» يزور المشفى اليوم للاطلاع على واقع شعبة الحروق وتقنية بنك الجلد المستخدمة بالشعبة.

وأكد الأمين بحث إمكانية تقديم الدعم لتطوير العمل ببنك الجلد واستحداث مختبر زراعة الخلايا البشرية، علماً أن المشفى أحدث بنك الجلد ضمن قسم الحروق لاستخدام الجلد الآيل للتلف كضماد حيوي في حالات الحروق الشديدة، على أن يكون القسم بالخدمة بعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة و اتباع كل الإجراءات القانونية، ليكون هذا البنك الأول من نوعه في سورية.

وأكد الأمين أهمية عيادة «تركيز الألم» التي تم افتتاحها، بحيث تستقبل عدة حالات مزمنة تشكو من آلام ولم تستفد من أي علاج جراحي أو دوائي، واستفادت فيها كل طرق العلاج الجراحي كحالات الأورام وإصابات العمود الفقري مما لا يمكن معها إجراء العمل الجراحي، منوها بأن العيادة تضم أطباء اختصاصيين في التخدير ولديهم خبرة في حقن مواد قد تكون ضمن العمود الفقري أو حتى تخضيب المنطقة ببعض المواد المسكنة لتخليص المرضى من الآلام المزمنة.

في سياق متصل، لم تتوصل لغاية الآن الجهات المعنية لمعالجة جذرية لمشكلة تعطل الأجهزة وخاصة «المرنان» في عدد من المشافي التابعة للتعليم العالي، من دون تجاهل مساعي مشفى دمشق «المجتهد» لتأهيل الجهاز وتخفيف الضغط عليه في ظل المعاناة الكبيرة على صعيد تأمين القطع التبديلية وسط الحصار الجائر المفروض.

وقد اشتدت حدة تأثير هذه المشكلة في ظل الأعباء المتزايدة على المواطنين المرضى، وخاصة مع الكلف الكبيرة التي يتكبدها المريض باللجوء إلى القطاع الخاص ليتقاضى أجوراً كبيرة تصل للمليون ليرة للصور، في وقت كانت فيه تقدم مجاناً للمقبولين في المشافي وبـ ٩ آلاف للمرضى غير المقبولين وبالتالي هناك عشرات الأضعاف فارق في السعر.

يتزامن ذلك مع الارتفاع الكبير لأجور التحاليل الطبية وعدم القدرة على تأمين جميعها ضمن مشافي الدولة، ليبقى الخيار الوحيد هو المخابر الخاصة، علماً أن المعلومات تؤكد عدم صدور أي تعرفة جديدة رسمية للمخابر، حتى نجد اختلافاً في الأسعار بين مخبر وآخر.

«الوطن» تواصلت مع مدير عام مشفى المواساة ليؤكد تعذر إصلاح الجهاز رغم مخاطبة مختلف الجهات والمنظمات المعنية لتأمين القطع اللازمة، وبينت المعلومات أن عدد الصور التي كانت تجرى يومياً تصل إلى الـ ٧٠ صورة، وبالتالي أصبح من الضرورة إجراء أعمال صيانة للجهاز تجنباً لأية أعطال أخرى.

> معظم التحاليل المخبرية موجودة في مشافي الدولة.. وأجور فلكية في القطاع الخاص

ويشار إلى أن تأمين مختلف الأجهزة للمشافي الجامعية يتم عبر الاستجرار المركزي عن طريق وزارة الصحة، في وقت تؤكد فيه التصريحات الرسمية أن هناك صعوبات بسبب الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على البلاد، يتزامن ذلك مع وجود فروقات الأسعار الأمر الذي يتعذر معه إرساء المناقصة نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض، مضيفاً: لم نترك باباً إلا وطرقناه لإيجاد حل لهذا الموضوع.

وفيما يخص مشفى دمشق «المجتهد» تؤكد المعلومات الرسمية أن جهاز المرنان مخصص منذ العيد الماضي للمقبولين في المشفى، في ظل إجراء أعمال صيانة للجهاز ليعود عمله كالمعتاد خلال الأسبوعين القادمين، ولاسيما مع الضغط الكبير لعدد الصور في المشفى وخاصة أنه الوحيد الذي كان يستقبل مختلف الحالات نتيجة تعطل عدد من الأجهزة في مشافٍ أخرى.

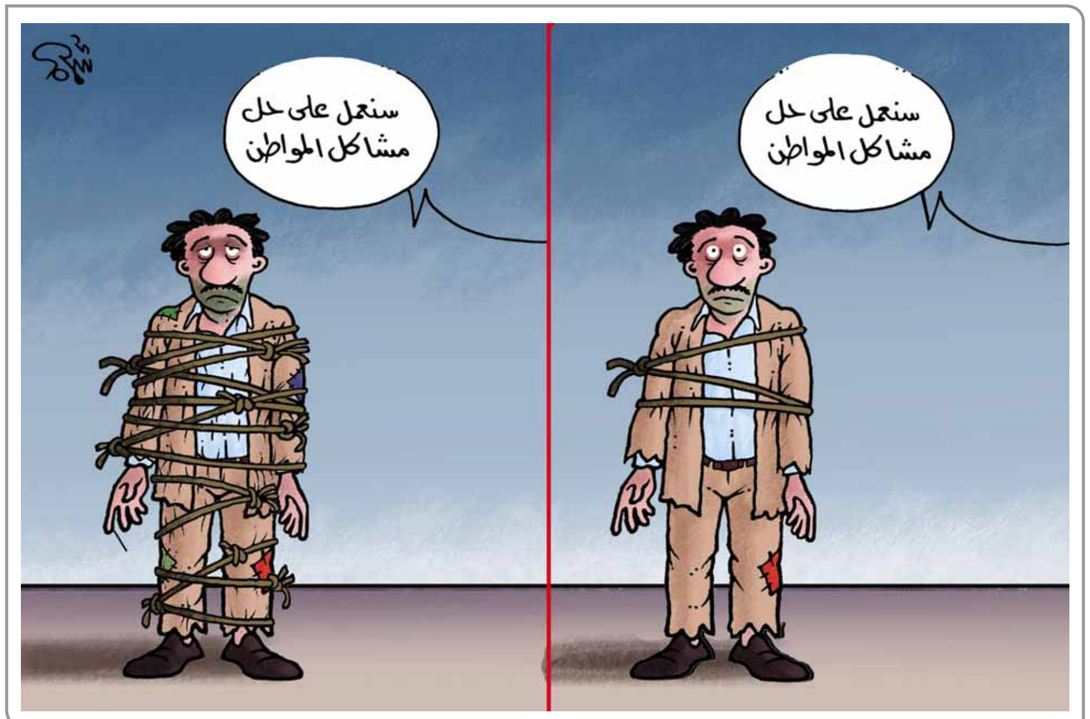

اعتباراً من الأسبوع القادم برنامج تقنين المدينة يوم تغذية وآخر قطع

مدير مياه جرمانا لـ«الوطن»: ٢٦ بئراً معفاة من التقنين الكهربائي وتسع أخرى قيد الدراسة

محمد منار حميجو

كشف مدير وحدة مياه جرمانا طلال بركة أنه اعتباراً من الأسبوع القادم سوف يتم تطبيق نظام تقنين لمدينة جرمانا وذلك سيكون يوم تغذية ويوم قطع، منوهاً بأنه خلال فترة الشتاء لم يكن هناك برنامج تقنين محدد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين بركة أنه بدأ الانخفاض في مستويات تصريف الآبار في جرمانا وبالتالي بدأ الانخفاض في كميات المياه الواردة إلى المدينة وهو تخفيض طبيعي وذلك بحسب منسوب نبع الفيجة في دمشق، وبالتالي يتم البدء بتطبيق برنامج التقنين، وبحسب الحسابات الأولية حالياً سيكون يوم تغذية ويوم قطع.

وبين بركة أن عدد المشتركين في جرمانا هو ٦٠ ألف مشترك، موضحاً أنه في حال اعتبرنا أن كل مشترك بحاجة إلى متر مكعب من المياه وبالتالي فإن المدينة بحاجة إلى ٦٠ ألف متر مكعب من المياه يومياً في حين إنتاج جرمانا من المياه ٢٨ ألف متر مكعب في اليوم.

ولفت بركة إلى أنه في جرمانا ٢٦ بئراً معفاة من تقنين الكهرباء من أصل ٤٣، كاشفاً عن وجود دراسة لإعفاء تسع آبار أخرى وبالتالي فإنه من الممكن أن يصل عدد الآبار المعفاة من تقنين الكهرباء إلى ٣٥ بئراً.

وأشار إلى أنه تم التنسيق مع الوزارة للتواصل إلى عقد بالتراضي عبر مؤسسة المياه مع المؤسسة العامة للإنشاءات العسكرية لكن للأسف السعر الذي طرحته الأخيرة كان أكبر بكثير من المبلغ المخصص لهذا المشروع، لافتاً إلى أن المؤسسة حالياً تقوم بالتنسيق مع الجهات المانحة لتأمين المستلزمات لهذا المشروع على أمل القيام به ضمن إمكانيات المؤسسة الخاصة في حال توفر المواد الأولية وهي كابلات وقواطع وغيرها من المواد الأولية.

وبين أن إدخال آبار على الإعفاء من تقنين الكهرباء يحتاج إلى كلف مالية كبيرة وبالتالي فإن الموضوع ليس بالأمر السهل.

> ٦٠ ألف مشترك في المدينة.. والآبار الحالية لا تكفي

ولفت بركة إلى أن الخط المعفى من التقنين هو خط بمواصفات جيدة إلا أنه يحدث ضغط عليه في فترة وصل الكهرباء ويخف هذا الضغط في فترة القطع وفق برنامج تقنين الكهرباء باعتبار أن الخط المعفى هو من ضمن منظومة الكهرباء في جرمانا، وبالتالي فإن ضخ المياه إلى المنازل في هذه الفترة جيد ويصل إلى الطابق الثالث فني من دون الحاجة إلى استخدام المضخات.

واعتبر بركة أن عدد الآبار في جرمانا ليس كافياً حالياً، مؤكداً أنه يتم العمل على تجهيز ثلاثة آبار بالتنسيق مع الجهات المانحة كما أن مجلس مدينة جرمانا تنازل عن أراض لحفر آبار جديدة للمدينة.

الحفريات «متواطئة» مع ورشات إصلاح السيارات

مدير الشؤون الفنية لـ«الوطن»: ١٥٠ مليوناً لترقيع شوارع مدينة السويداء

السويداء- عبير صيموعة

اشتكى أصحاب السيارات وآليات النقل على ساحة المدينة من كثرة التكسيرات والحفريات على جميع الطرق والمقاطع في المدينة والتي تعتبر أخطرها حفريات المؤسسات الخدمية التي تقوم بأعمال الإصلاحات ضمن خطوطها سواء من الكهرباء أم المياه أو الاتصالات مع القيام بأعمال الردم من دون تعبيد وإبقاء الشوارع محفرة على شكل أخاديد وبعضها كالأنفاق نظراً لعمقها مؤكدين تضرر سياراتهم وخاصة ليلاً لعدم وجود الإنارة الكافية هذا فضلاً عن التأخير لأسابيع لردم تلك الحفريات والتكسيرات الأمر الذي أنعش ورش إصلاح السيارات والدوزان في المنطقة الصناعية ورتب أعباء مالية إضافية مع ارتفاع أسعار الإصلاحات.

مدير مدينة السويداء ثائر الصالح أوضح لـ«الوطن» أن ما لحق بشوارع المدينة من التحفير والتخريب في معظمها كان نتيجة قيام الدوائر الخدمية بأعمال الصيانة والإصلاح لخطوطها التخديمية سواء في مؤسسة المياه أم الكهرباء أو الاتصالات ورغم تضمين تلك الدوائر عقود أعمال الصيانة بند قيام المتعهد بأعمال التزفيت بعد الانتهاء من المشروع إلا أن تلزيم عقود الصيانة بالأشهر الأخيرة من السنة هو الوقت الذي يتوقف معه تشغيل المجابل ما يؤدي إلى قيام الدوائر بتلزيم الأعمال لمتعهدي القطاع الخاص الذين يقومون بالعمل ملحقين ضرراً كبيراً بطبقات الإسفلت وتدمير معظمها من دون إعادتها إلى وضعها التي كانت عليه.

إضافة إلى قيام بعض الدوائر مثل مؤسسة المياه بأعمال صيانة الخطوط من دون إبلاغ المجلس ومن دون التنسيق معه الأمر الذي يدفع المجلس إلى تنظيم ضبوط بتلك الأعمال وتغريم المؤسسة بقيمة إصلاحها فضلاً عن الأهالي ممن يقومون بتمديد خطوط الصرف الصحي أو المياه إلى منازلهم الجديدة من دون إعادة الإسفلت إلى ما كان عليه مؤكداً أن تلك الأسباب مجتمعة أدت إلى تخريب ودمار في جميع البنى للشوارع على ساحة المدينة ودفع مجلس المدينة إلى القيام بأعمال صيانة الطرق وإصلاحها على نفقته والتي رتبت سنوياً عشرات الملايين التي تذهب من ميزانية مجلس المدينة رغم إمكانية استثمارها في مشاريع خدمية أخرى.

بدوره مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة السويداء حسام كيوان أكد لـ«الوطن» أنه سيتم البدء بأعمال صيانة الطرق ضمن مدينة السويداء بقيمة ١٥٠ مليون ليرة وذلك لتغطية معظم المواقع التي تم تخريبها حيث سيتم العمل بقرار الأمانة وذلك بالتنسيق مع مديرية الخدمات الفنية بداية من الطرق الرئيسية وحتى الطرق الفرعية وإصلاح الخوارط (الناتجة عن أعمال الإصلاح لخطوط المياه والكهرباء والاتصالات وأعمال المواطنين).